

وهذه الفروق في البلاغة هي نفسها التي أبحاث إلى بعض البلاغيين أن يقولوا: وجملة الأمر أنا لا نوجب «الفصاحة» للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومُعلِّقاً معناها. بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظه «اشتعل» من قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾^(٣٠)، أنها في أعلى رتبة من الفصاحة، لم توجب تلك «الفصاحة» لها وحدها، ولكن موصولاً بها «الرأس» مُعرِّفاً بالألف واللام، ومقروناً اليهما «الشيب» مُنكراً منصوباً.^(٣١)

وغاية ذلك: أن ليس الكلام إذن بمُغنٍ عنك، ولا القول بنافع، ولا الحجّة مسموعة، حتى تجد مَنْ فيه عَوْناً لك على نفسه، ومَنْ إذا أبى عليك، أبى ذاك طبعه فردّه إليك، وفتح سمعه لك. ورفع الحجاب بينك وبينه، وأخذ به إلى حيث أنت، وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أو مات، فاستبدل بالتفار أنساً، وأراك من بعد الإباء قبولاً^(٣٢).

- ٣ -

ومن دقائق الفروق في البلاغة، ما أورده ابن القيم الجوزية (- ٧٥١هـ)، حول ذُكر الصراط المستقيم منفرداً، معرِّفاً تعريفين: تعريفاً باللام، وتعريفاً بالإضافة، وذلك يُفيد تعيُّنه واختصاصه، وأنه صراط واحد، وأما طرق أهل الغضب والضلال فإنه سبحانه يجمعها ويفردها، كقوله: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾؛ فوحد لفظ الصراط وسبيله، وجمع السُّبل المخالفة له. وقال ابن مسعود: «خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً، وقال: هذا سبيل الله، ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن يساره، وقال: هذه سُّبل، وعلى كل سبيل شيطان يدعو إليه، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السُّبل فتفرق بكم عن سبيله،

٣٠ - الآية ٤ من سورة مريم.

٣١ - دلائل الاعجاز: ص ٤٠٢، ٤٠٣.

٣٢ - السابق: ص ٥٥٠، ٥٥١.